ثقلا »(٤٣) . واعترف صهيونيون آخرون ان خسائر قد حدثت في انشاء الوطن القومي الا انهم كانوا يحتجون ان ذلك كان ثمنا تحمله أصحابه بطيبة خاطر(٤٤) . حتى ان بعضهم تساءل عن مدى صحة الحكم على الوطن القومي على هذا الاساس اذ أن « هدفه ليس الحصول على الربح وانما الابقاء على أكبر عدد من الناس على أرضهم واعالتهم على المستوى الاوروبي » . وقد امتدح هؤلاء الاقتصاديين اليهود على « نجاحهم الباهر في القيام بعمل غير اقتصادي بأكثرية طريقة اقتصادية ممكنة »(٤٥) .

والاختبار النهائي لقدرة الصناعة اليهودية في فلسطين على الحياة دون الاعتماد على رأس المال الاجنبي كان يمكن أن يكون وقف واردات رأس المال وقفا تاما . ولحسن حظ الوطن القومي لم يحدث ذلك قط في سنوات ما بين الحربين . الا أنه في وقتين خلال هذه الفترة انخفض تدفق رأس المال الى الوطن القومي بصورة كبيرة . وبالتحليل التاريخي لنتائج هذين الانخفاضين يمكن التوصل الى افتراض حول ما كان يمكن ان يكون اثر الانقطاع الكامل لواردات رأس المال ، ومن ثم تقرير ما اذا كانت الصناعة اليهودية في فلسطين قادرة على البقاء دون الاعتماد على رأس المال الاجنبي ام لا .

على ان الافتقار الى البيانات الاحصائية يجعل تحليل فترة الركود الاولى في عام ١٩٢٦ أمرا غير ممكن . على أي حال ، ايما كانت المضاعفات بالنسبة للصناعة اليهودية فقد كانت مثبطة لدرجة انهـا جعلت بعض الصهيونيين يتحدثون عن « تصفيـة التجربة الصناعية »(٤٦) . اما فترة الركود الثانية ما بين ١٩٣٦ و١٩٣٧ فاكثر قابلية للتحليل .

كانت الحرب الايطالية ــ الاثيوبية عام ١٩٣٥ وبداية الثورة العربية عام ١٩٣٦ قد قادتا الى انخفاض في حركة الهجرة من ٦٢،٠٠٠ عام ١٩٣٥ الى ١٠،٣٥٠ عام ١٩٣٧ وفي واردات رأس المال من ١٠،٨٠٠،٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٥ الى ٥،٥٠٠،٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٧ . وكان اثر انخفاض واردات رأس المال على الصناعة الاسرائيلية سيئا لدرجة ان الحوار حول مدى « صلاحية فلسطين للصناعة » أخذ يسمع مرة أخرى في الدوائر الصهيونية . وكان حوارا عكس نفسه في انخفاض قدره ٣٠ ــ ٤٠ ٪ في التثميرات الجديـدة في الصناعة(٤٧) . وقد اعترت الصعوبات بشـكل خاص تلك الصنـاعات التي كانت تقوم على توفير حاجة المهاجرين من المسكن والسلع الاستهلاكية . كمـا عانت الصناعات المرتبطة بصناعة البناء انخفاضا في الانتاج الصناعي بلغ ٢٠ ــ ٢٥ ٪ . وبحلول عام ١٩٣٧ انخفض الانتاج الصناعي ٢٠ ٪ عما كان عليه عام ١٩٣٥(٤٨) . ويجب التذكر ان **معدل** واردات رأس المال فقط هو الذي انخفض . فبالارقام المطلقة كانت الواردات لا تزال كمية موجبة . وكان انتاج الصناعة اليهودية ينخفض بينما يستمر نمو سكان فلسطين اليهود الذين كانوا لا يزالون يتلقون الدعم المصطنع من رأس المال الخارجي .

وتشير نتائج فترة ركود ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ الى أن الصناعة اليهودية في فلسطين قـد أصبحت غير قادرة على البقاء دون الاعتماد عـلى رأس المال الاجنبي بحلول اواخر الثلاثينات . وبسبب تمويل الصناعة اليهودية عن طريق سيل ضخم من رأس المال الاجنبي ، نمت هذه الصناعة بأسرع مما تخوله امكانات فلسطين الاقتصادية . ولو ان واردات رأس المال توقفت كلية لواجه الصهاينة ، بناة الوطن القومي ، قرارات صعبة سياسية واقتصادية . فانهيار الكثير من المشاريع الصناعية اليهودية غير الكفؤة، ابتداء بتلك المرتبطة بصناعة البناء ، كان يمكن أن يحدث مشكلة بطالة لا يمكن التخفيف منها الا بشكل جزئي عن طريق نقل قسم من القوة العاملة الى الزراعة . وفي المدى الطويل كان الحل الفعال الوحيد ، سيكون عن طريق خفض معدلات الاجور للعمال الصناعيين اليهود الى مستوى يمكن أرباب الصناعة اليهود من المنافسة بنجاح في السوق العالمية . الا أن اخفاق الصناعة اليهودية في المنافسة في السوق العالمية، وحتى للبضائع المستوردة